## مقترحات لجنة شؤون المالية و الاقتصادية في برلمان كوردستان حول مضمون تقرير الحسابات النهائية لحكومة اقليم كوردستان لسنة ٢٠٠٩

١- نطالب بإعادة دمج مؤسسة الرقابة المالية لتراقب و بصورة فعالة الأموال العامة و كيفية صرف الميزانية و الايرادات .

٢- تفعيل دور الرقابة والتدقيق الداخلي في الوزارات و المؤسسات الحكومية عن طريق و صنع العاملين الخبراء و الاكفاء في هذا المجال كما و يجب ان تكون لموظفي هذا القسم خصوصياتهم .

٣- تنشئة و إعداد الكوادر المتمكنة في الحسابات و التدقيق في الوزارات و المؤسسات الحكومية عن طريق الدورات و ورشات أعمال و تدريبهم على نظام العمل الجديد .

٤- إخطار و مساءلة و إحالة العاملين الفاسدين و المهملين في المؤسسات و وزارات حكومة الاقليم الى المحاكم المختصه ، و مكافئة و تقديم الشكر الى الكوادر النشطة و المخلصة العاملة على سلامة الميزانية و المال العام من الهدر و ان هذه العملية هامة جداً إن نفذت بدون تمييز و مساندة .

٥- تقديم الحسابات النهائية لحكومة الاقليم الى البرلمان في موعدها القانوني المحدد مع تقرير الرقابة المالية .

٦-تصفية و معالجة السلف المصروفة مقدماً وفق القانون و التعليمات الحسابية .

٧- على كل وزارة او مديرية ان تستخدم ما بقيت لديها من المبالغ في المشاريع و النقاط المفيدة اللازمة مع مراعاة المصلحة العامة لاقليم كوردستان وفق القوانين و التعليمات .

٨- على حكومة الاقليم و البرلمان أن تطالب الحكومة الاتحادية عن طريق قنواتها و بصورة دائمة للإسراع في تنفيذ حصة قوات البيشمركه من الميزانية ، لأن البشمركه جزء من منظومة الدفاع الوطني وفق الدستور العراقي .

٩- على حكومة الاقليم ان تبحث و بأستمرار عن المصادر الجديدة الضرورية لإغناء الميزانية و سد الحاجات الحكومة و الأفراد لأجل زيادة التنمية و التطوير الاقتصادي للاقليم .

ئەرشیفی رۆژنامەی وەقایعی کوردستان لە سایتی وەزارەتی داد



www.mojkudistan.com

و في الحقيقة فان لجنتنا ترى انه إذا طبقت حكومة الاقليم هذه التوجهات التي تطالب بها اللجنة ، و وصلت الميزانية المخمنة الى البرلمان في موعدها القانوني ، و نوقشت بدقة و بشكل صحيح و واقعي و نظرنا اليها و تعاملنا معها بصورة فنية عامة قومية ، أي انه اذا قامت كل لجنة من اللجان بحسب اختصاصها و علاقتها بوزارتها المعنية بالمراقبة الدائمة للمشاريع و النفقات و الايرادات و وصلت الحسابات الختامية الى البرلمان في موعدها القانوني ، فان دراستها و إجراء النقاش عليها في اللجنة الخاصة بها و التي هي اللجنة المالية و الاقتصاد ، ستصل الى النهاية و لايبقى سوى تصديقها من قبل البرلمان ، و حينئذ فانها لا تحتاج الى مناقشة مطولة في قاعة البرلمان ، و يعنى هذا ان اللجان تقوم بدورها الاختصاصي ، و يحصل الاطمئنان التام داخل اللجان لينتقل بالتالي الى قاعة البرلمان .

ئەرشیفی رۆژنامەی وەقایعی کوردستان لە سایتی وەزارەتی داد



www.mojkudistan.com